



لدعم تمويل الشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة سوق أبوظبي العالمي يطرح ورقة استشارية حول تنظيم منصات التمويل الخاصة

أبوظبي، 11 مارس 2018: طرحت سلطة تنظيم الخدمات المالية لسوق أبوظبي العالمي، اليوم ورقة استشارية حول مقترح الإطار التنظيمي لعمل مشغلي منصات التمويل الخاصة، للحصول على آراء وملاحظات المختصين والجمهور حول المقترح الجديد وتعزيز الإطار التنظيمي المتكامل للسوق.

وتمثل قطاعات الأعمال الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة أحد أهم محركات التنمية ودعم عملية التنوع الاقتصادي في المنطقة، ولكنها تعد كذلك أحد القطاعات التي تواجه تحديات متعددة في توفير احتياجاتها التمويلية. وعملت سلطة تنظيم الخدمات المالية على إيجاد حلول تمويل بديلة لخدمة هذه الشريحة المتنامية من الشركات وتوفير السيولة المالية المطلوبة لها، حيث تسهم منصات التمويل الخاصة بلعب دور هام في تعزيز وصول الشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة للخدمات المالية، وتطوير بيئة متكاملة لحلول وعمليات التمويل بما يساعد تلك الشركات على إطلاق وتوسيع أعمالها وتحفيز الابتكار والبيئة التنافسية في القطاع من خلال خدمة شرائح واسعة من الشركات الخاصة في السوق سواءً تلك التي ما تزال في مراحل مبكرة من التأسيس، أو الأعمال التي في مرحلة ما قبل الاكتتاب العام.

ويشتمل الإطار التنظيمي المقترح لمنصات التمويل الخاصة على نهج متكامل يحد من المخاطر وبيّح للشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحصول على مصادر بديلة للتمويل وبشكل خاص من المتعاملين المهنيين، بالإضافة لتطبيق الضمانات التنظيمية اللازمة لضمان تشغيل منصات التمويل الخاصة بشكل سليم وآمن.

وتتضمن أبرز مميزات الإطار التنظيمي المقترح طرح نشاط جديد لتشغيل منصات التمويل الخاصة يسمح بإنجاز المعاملات المستندة على الاستثمار أو الاقراض، وتمكين إجراء المعاملات بشكل مباشر من طرف المستثمرين أو المقرضين، أو بشكل غير مباشر عبر شركة أغراض خاصة، حيث ستكون منصات التمويل الخاصة مدعومة من جانب عدد من أدوات الأغراض الخاصة المتاحة في سوق أبوظبي العالمي والتي تتيح المرونة في خيارات التمويل والتوريق ونقل الأصول.

وتستهدف منصات التمويل الخاصة المتعاملين المهنيين الالتزام بالإفصاح مع السماح بحد مناسب من المرونة لاستيعاب نماذج الأعمال المبتكرة نظراً للمخاطر العالية المترافقة مع مثل هذه المعاملات. ويمكن أن تسمح سلطة تنظيم الخدمات المالية لمشغلي هذه المنصات من التعامل مع المتعاملين من قطاع التجزئة بشكل استثنائي وفقاً لطبيعة المخاطر المعتمدة

على نوعية عمل مشغلي منصات التمويل الخاصة. وتشمل متطلبات تشغيل منصات التمويل الخاصة توفر الأنظمة وأدوات التحكم التي تضم ترتيبات التقصي عن المتعاملين مع المنصات، وآليات حماية أصول المتعاملين،

ويتيح المقترح الجديد لمشغلي منصات التمويل الخاصة تنظيم ما يسمى بتخارج المتعاملين الحاليين من التعاملات التي تتم من خلال منصات التمويل الخاصة عبر تحويل الحقوق والالتزامات المتضمنة في اتفاقياتهم الاستثمارية أو الاقراضية لمتعاملين آخرين مسجلين مع مشغلي منصات التمويل الخاصة.

يذكر أن مقترح الإطار التنظيمي الجديد لمنصات التمويل الخاصة يأتي في إطار الالتزام المستمر لسوق أبوظبي العالمي بتطوير أنظمتهم لتحقيق استقرار واستدامة قطاع الخدمات المالية في أبوظبي ودولة الإمارات، وتحفيز الابتكار في إطار الضمانات التنظيمية المناسبة مع المخاطر، وتلبية كافة احتياجات وتطلعات المستثمرين والمشاركين في الأسواق المالية.

ويدعو سوق أبوظبي العالمي الجمهور والمختصين من القطاع لتقديم آرائهم وملاحظاتهم حول الورقة الاستشارية رقم 1 لعام 2018 قبل يوم 10 أبريل القادم عبر إرسالها للعنوان التالي:

الورقة الاستشارية رقم: 1 لعام 2018

سلطة تنظيم الخدمات المالية

مربعة سوق أبوظبي العالمي

جزيرة الماربه

صندوق بريد رقم: 111999

أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة

البريد الإلكتروني: consultation@adgm.com

- انتهى -

ملاحظات للسادة المحررين

نبذة عن سوق أبوظبي العالمي:

بدأ سوق أبوظبي العالمي، المركز المالي الدولي الواقع في عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة، ممارسة أعماله رسمياً في يوم 21 أكتوبر من عام 2015. وتأسس السوق بموجب قانون اتحادي ليشكل جزءاً محورياً من رؤية أبوظبي الاقتصادية، حيث يلعب من خلال موقعه الاستراتيجي دوراً هاماً في ترسيخ مكانة أبوظبي كمركز رائد للمال والأعمال على الصعيد الدولي، يرتبط مع الاقتصادات المتنامية في الشرق الأوسط، وأفريقيا، وجنوب آسيا وغيرها من مناطق العالم.

ويتكون سوق أبوظبي العالمي من ثلاث سلطات مستقلة تشمل، سلطة التسجيل، وسلطة تنظيم الخدمات المالية، ومحاكم سوق أبوظبي العالمي، حيث تقوم استراتيجية السوق الواقع في مدينة تضم أحد أكبر الصناديق السيادية في العالم، وأحد أكبر تجمعات الأشخاص والمؤسسات ذوي القيمة المالية العالية، على النشاط في مجالات رئيسة تعتمد على مرتكزات قوة أبوظبي تشمل الخدمات المصرفية الخاصة، وإدارة الثروات، والابتكار

المالي. ويتيح سوق أبوظبي العالمي للشركات المسجلة فيه ممارسة نشاطاتها ضمن بيئة عمل تتمتع بأطر تنظيمية ذات مستويات عالمية، ونظام محاكم مستقل وبنية تحتية تشريعية تستمد قواعدها من قانون العموم الإنجليزي.

وحصل سوق أبوظبي العالمي منذ تأسيسه على عدد من الجوائز الهامة منها، تتويجه لعامين متتاليين بجائزة "أفضل مركز مالي دولي للعام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" نظير مبادراته ومساهماته المتميزة في أسواق رأس المال بالمنطقة وفقاً لجوائز "جلوبال انفستور".

ويقع سوق أبوظبي العالمي ويشرف على إدارة جزيرة المارايه، وهي منطقة مالية حرة تمتد على مساحة إجمالية تبلغ 114 هكتار (1.14 كلم مربع)، وتضم مرافق مالية وتجارية تشمل مباني سكنية، ومراكز ومحلات تجارية، وفنادق ومرافق ترفيهية ومساحات مكتبية. للمزيد من المعلومات حول سوق أبوظبي العالمي، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني www.adgm.com

للاستفسارات الإعلامية، يرجى التواصل مع:

هاجر الطنجي، مدير العلاقات العامة والإعلام

رقم الهاتف: +971 2 333 8864

البريد الإلكتروني: Hajer.AlTenajji@adgm.com